

الحكومات تعطي الضوء الأخضر لاستراتيجية عالمية جديدة للمواد الكيميائية
الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي،
دبي/نيروبي في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦

تمت الموافقة اليوم في مؤتمر دولي عقد في دبي على مبادرة عالمية جديدة تهدف إلى جعل المواد الكيميائية أكثر
أماناً بالنسبة للبشر وكوكب الأرض، تدعى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وتغطي
المبادرة الجديدة عمليات تقييم مخاطر المواد الكيميائية ووضع عناوين متجانسة لها، وكذلك معالجة المنتجات
العتيقة المخزونة.

كما تتضمن المبادرة مخصصات من أجل مراكز وطنية لمساعدة البلدان، وبخاصة في العالم النامي، وتدريب
الموظفين على السلامة الكيميائية بما في ذلك معالجة الانسكابات والإصابات وترد المبادرة في إعلان دبي
الذي وافق عليه أكثر من ١٠٠ وزير للبيئة والصحة وتضع العالم في المسار الصحيح للوفاء بالالتزامات
المتوقعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

وقد وافقت الحكومات في هذا الإعلان على استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تديني من الآثار
المعاكسة على الصحة البيئية.

وتعتبر المبادرة من بين أولى النتائج المحددة لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ الذي عقد في نيويورك في
أيلول/سبتمبر من ذلك العام وحضره رؤساء الدول.

ويأتي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو اتفاق طوعي، في الوقت الذي يتوقع فيه أن
يزداد الإنتاج العالمي بما يصل إلى أكثر من ٨٠ في المائة من حجمه الحالي على مدار ١٥ سنة تالية.

وقد يكون هناك بالفعل ما يتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ مادة كيميائية في السوق، مع تسويق ما
يقدر بأنه يصل إلى ١٥٠٠ منتج جديد في كل سنة.

وفي نفس الوقت، ينتقل إنتاج المواد الكيميائية من العالم المتقدم إلى العام النامي.

وقد قال كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "يسرني أن يكون بوسع الحكومات أن
توافق على هذه المبادرة الكيميائية الجديدة التي أعتقد مخلصاً أنها ستكون بمثابة تغيير تدريجي في الطريقة التي
تستخدم ننتج بها المواد الكيميائية. أن جميع أنواع المواد الكيميائية لها أهميتها البالغة في العالم الحديث. إن لها
دوراً رئيسياً في التغلب على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة." ورغماً عن ذلك، فإذا ما كنا سنهتدي بما تحقق
في الماضي، فقد يثبت أن بعض المنتجات التي تبدو حميدة لها تأثيراتها الخطيرة. وفي نفس الوقت، تحتاج
البلدان النامية إلى المساعدة فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للمواد الكيميائية وتناولها والتخلص منها. ولذلك
يجب علينا أن نستخدم أفضل العلوم وأن نتعامل مع المواد الكيميائية بتحفظ."

وعلى مدى السنين دخلت طائفة من المعاهدات المتصلة بالمواد الكيميائية حيز النفاذ بما فيها اتفاقية استكهولم
بشأن الملوثات العضوية الثابتة وتغطي مواد كيميائية مثل مادة السدي دي تي المبيدة للآفات ومركبات ثنائي
الفلينيل متعدد الكلور التي استخدمت على نطاق واسع في أنواع معينة من المعدات الكهربائية.

ويقول السيد توفير "لكنه اتضح مع الوقت أن حذف مجموعات من المواد الكيميائية واحدة تلو الأخرى أضحي مسألة غير عملية فقد استدعى الأمر وجود نهج جديد وطريقة جديدة بشأن إدارة المواد الكيميائية وهو ما يقدمه الآن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ولقد قامت الحكومات التي اجتمعت في وقت سابق للدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتقديم الدعم لصندوق تقدر ميزانيته بعدة ملايين من الدولارات ويسمى "برنامج البداية السريعة" ويرمي إلى منح الدعم المالي إلى خطط عمل وطنية وخاصة في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ساهم في تنظيم اجتماع دبي إلى جانب هيئات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والذي دعم المشاركة من جانب الصناعات وأوساط الأعمال والنقابات العمالية ومجموعات المجتمع المدني الأخرى، سيقوم باستضافة أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

إن السيدة فيفكا بون من السويد التي ترأست اللجنة الجامعة هذا الأسبوع أثناء المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد أثنت على رئيس المؤتمر قائلة: "ثمّة الكثير من الأشخاص الذين يتعين علينا التوجه بالشكر لهم لتحقيق هذه النتائج، ولا يوجد من يستحق الشكر أكثر من السيد ماريانو آرانا وزير الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة في أوروغواي الذي أدى ما يتمتع به من هدوء ونزاهة دوراً هاماً في تحقيق هذه النتائج المثمرة."